

انتهى فلو عارض هذا المفاضل كلامه بكلامه لكان له وجه تام وقد وقعت حادثه في  
 ان شخصاً قتل وليس له الاولاد صغار هل يتظر بلوغهم او يقتصر الحكم او ياخذ  
 الدية ويقيم مما تقدم انه يتظر بلوغهم لانه ليس فيه ابطال حق ثابت للمغير حتى  
 قال الامام للوارث الكبير لو كان له ولد للصغير كمن له التصرف في مال له كلاب والحج يستوفيه  
 قبل ان يبلغ الصغير باجماع اصحابنا سواء انت الولاية له بالملك او القربة وان ولد لها  
 للصغير لا يقدر على التصرف في المال كالملاخ والم فعلى الخلاف فان كان الكبير اجنياً عن  
 الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ وعندنا في المالكه الكبير الاستيفاء  
 في الكل كما في الزبلي ثبت لكل من له حق المروءية يسلم اليه ان اودى عبداً كان  
 او حراً بالمال ان اوصى المالك ذكر المولى او ان يستره في الصبي والعبد اذ له وليه  
 ومولاه بالخصوصه كما في القامه للمفتي والى استخدام في المملوك ما يتجرى يعني  
 فلا يثبت للمالك من الولي على المال وهذا تفرغ على المفهوم من قوله في الضابط اذ ان  
 الحق لا يتجرى في ليس لعا عبادة الا لان تم تسمية الجنة قال ان الخليل في تفسير  
 سورة الحجارة واعلم ان التكاليف يوم القيمة وان ارتفعت لكن الذكر والشكر لا يرفع  
 بل العبد بعد ربه في الجنة اكثر مما يجهه في الدنيا وكيف لا وقد صار حال الملائكة  
 الذين قال الله تعالى في حقهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون عن عبادته عما في السما  
 ان العبادة ليست عليهم يتخالف بل هي مقتضى الطبع من جملة الاسباب الموجبة لرداه  
 نعم الجنة هذا وكيف تخدعة الملوك كذا وسرف فلا تترك وان قرب من شرب لرداه  
 الا الايمان والتسليم الظاهر ان المراد بالتزوج هنا الوطى لا العقد وان كان حقيقة  
 في العقد عندنا قال البهوتي في تفسير قوله عز وجل وزوجناهم بحور عين اي قرانهم  
 من ليس من عقد التزوج لانه لا يقال زوجته بامرأة وقال ابو عبيدة جعلناهم زواجا  
 كما تزوج الغنم بالغل اي جعلناهم اثنين اثنين انتهى في ان يقال التزوج يعني الوطى  
 انما في عبادة في الدنيا باعتبار قصد التنازل المطلوب شرعا وذلك مفقود في  
 الاخرة فيلزم وقد سئل الامام ابو جعفر محمد بن جرير الطبري عن الرجل السعيد في دنياه  
 يتمنى الولد ولا يستاهل في الجنة فقال قلتمى الناس اولاد في الدنيا يحبهم فيها حتى اذا اتوا  
 سئلهم نعمهم بقا الولد وقد امنوا الاقرض في الجنة كذا في الطبقات المتأخره هذا

وقد رفع سوال للعلامة محمد بن ابي شريف الشافعي صورته هل في الجنة تزوج وولادة  
 كما في الدنيا ام حال الاخرة خلاف حال الدنيا فاجاب قد وقع خلاف من السلف في  
 الولد فقال بعضهم يكون المهر والوضع والسكن في ساعة واحدة واستندوا في ذلك  
 الى ما رواه الترمذي من حديث ابي سعيد الخدري المومن ان الشهي الولد في الجنة كان حمله  
 ووضعوه وسند في ساعة واحدة كما يشتهر قال الترمذي حديث حسن قريب وقال بعضهم  
 يكون جنائز ولا يكون ولد واستندوا الى حديث في التذكرة او رده عن ابي زرير العقبلي  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد والحديث الاول  
 اولى المحسين الترمذي له واما التزوج فلم ارحس في هذه الكتب ابي جده بنما صرحا بعقد  
 المنيح في الجنة ثم روى الطبراني في الكبير والوسطى ام سلمة واظفقت بارسول الله  
 المرأة تزوج الزوجين والثلاثة والاربعه في الدنيا ثم ماتت فدخل الجنة ويدخلون معها  
 من يكون زوجها منهم قال يام سلمة انها تخبر فتمت ما احسنه خلقا فتقول اي رب هذا  
 في ان احسنهم معي خلقا فزوجنيه بام سلمة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والاخرة في  
 قول المرأة الخيرة بين ازواجها في خطابها لربها وزوجيه اي اجعلها زوجا وليس صرحا  
 بالعقد فلامه ان زوج عبده من امته هذا هو الصحيح كما في الفتاوى الصديقية  
 وقيل يجب المهر ثم يسقط ونمرة الخلاف يمكن ان تظهر فيما تزوج الا ان امته انما تصف  
 من عبده فعلى قول من قال يجب ثم يسقط قال بالصحة وهو قول الثاني ومن قال بعدم  
 الوجوب اصلا قال بعد ما وهو قولها وقد جزم بعد ما في الولاية من المادونه  
 ولا يجب شي لانها لو وجب لاستوجب المولى على عبده رينا والمولى لا يستوجب على عبده دينيا  
 الفرق ثلاثة عشر ايم بين ما يكون منها طلاقا وما يكون فنيا او يظن صاحب  
 النهز فرق النكاح وبين ما يكون منها طلاقا وما يكون فنيا وما يحتاج منها الى القضاء  
 وما لا يحتاج فقال فرق النكاح اتمك جميعا نافعاً فسح طلاق وهذا الذي يحكمها  
 تبين الدارع نقصان مهر كذا فساح عقده وقد الكفو نفيها  
 تقبل سبي واسلام الحاربه او ارضاع صغرها او بعد ذاتها  
 خيار عتق بلوغ رده وكذا ايلاوه ولعان ذل او يتلوا  
 قضا قاضا في شرط الجميع خلا ملكه وعتق واسلام اتي فيها

Copyrighted King S...